الأمم المتحدة S/PV.4855

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٥٥**
الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد أندريا لاتوري
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

03-60682 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن اغتنم هذه الفرصة للإشادة باسم المجلس، بسعادة السفير جون نغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسيد نغروبونتي على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد باسل (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السفير غونتر بلوغر، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بلوغر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى أفغانستان. وأعطي الكلمة للسيد غونتر بلوغر، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان.

السيد بلوغر (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لكي أقدم تقريرا عن زيارة مجلس الأمن إلى أفغانستان. وسيعمم تقرير مكتوب في وقت قريب.

لقد أوفدت بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، التي اختتمت يوم الجمعة الماضي، بعد عامين تقريبا من وضع مؤتمر بون، الذي تبنته الأمم المتحدة، الأسس للمستقبل السلمي لأفغانستان. وقد تمت البعثة في منعطف حرج لهذه العملية، إذ أنها تزامنت مع نشر مشروع الدستور الذي يمثل أحد المعالم الرئيسية لاتفاق بون. وبالتالي فقد أتيحت للبعثة فرصة لاستقصاء الآراء مباشرة من المحاورين الأفغان بشأن العملية الدستورية الجارية.

وكان الغرض الأولي من البعثة إرسال إشارة إلى الشعب الأفغاني بأن أفغانستان تبقى في صدارة جدول أعمال

مجلس الأمن وأن المجتمع الدولي ما زال يدعم عملية السلام في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت البعثة رسالة إلى السلطات المحلية وسلطات المقاطعات مفادها أن من الحتمي أن توقف القتال بين الفصائل وأن تشارك في عملية بون وأن تتعاون مع الحكومة المركزية.

وقبل الدخول في تفاصيل المحادثات السياسية، أود أن أبين أن بعثة مجلس الأمن لقيت ترحيبا كبيرا وتقديرا من كل المحاورين الأفغان في كابل، فضلا عن المحاورين في هيرات ومزار الشريف. وقد لمس أعضاء البعثة أن الأفغان، بعد عقود من الحرب، لم يخفوا مشاعر الامتنان على جميع المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في إعادة بناء بلدهم. وقد رحب الأفغان ترحيبا حارا بالإشارة القوية للدعم، التي كانت الغرض المعلن للبعثة.

وقد أعجب أعضاء البعثة إعجابا شديدا بتلهف الأفغان إلى الوقوف معا وإعادة بناء بلدهم وتحسين ظروفهم المعيشية. وبشكل خاص وعلى العكس من مناطق الأزمات الأخرى، برزت، بالرغم من الانقسامات العرقية المستمرة والقتال بين الفصائل، هوية وطنية أفغانية، كما لا يبدو أن هناك أي ميول انفصالية في أفغانستان. وفي نفس الوقت، ومن اجل إعطاء صورة كاملة، لا بد أن أذكر أن المحاورين الأفغان أعربوا عن خيبة أمل متزايدة حيال انعدام عائد للسلام وفوائد ملموسة، لا سيما في المحافظات.

وفي العامين الأخيرين، أحرزت الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، تقدما كبيرا في تنفيذ اتفاق بون وفي الانتعاش من الدمار الذي سببه أكثر من عقدين من الحرب. ولاحظت البعثة اتخاذ خطوات واسعة في العديد من المجالات، بما فيها التدشين الناجح لعملة وطنية جديدة وإعادة الإعمار المستمرة للطرق وإعادة فتح المدارس وإحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني وبدء حملة وطنية لنزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم والقيام بالتحضيرات لانعقاد مجلس اللويا جيرغا الدستوري ونشر مشروع دستور خلال وجود البعثة في كابل. وذلك التقدم الشامل واضح للعيان في كل ركن من أركان كابل: فالبناء مستمر في كل مكان والأسواق مليئة بالسلع ويمكن رؤية أطفال المدارس في كل مكان، وأخيرا وليس آخرا، فإن المدينة مزدحمة وللأسف أيضا ملوثة بالحركة الكثيفة.

وبغض النظر عن تلك المكاسب، ثمة تحديات رئيسية قائمة ويبقى الكثير مما يتعين عمله إذا أريد للسلام أن يصبح لا رجعة فيه وللأمن أن يتحقق في أفغانستان. ويبقى الانفلات الأمني، الذي تسببه الأنشطة الإرهابية والقتال بين الفصائل والجريمة المتعلقة بالمخدرات، الشاغل الرئيسي للمجتمع الأفغاني. وفي ذلك الصدد، ركز جميع المحاورين على الجنوب والجنوب الشرقي كمنطقتين يسهم انفلات الأمن فيهما، بما في ذلك وقوع الهجمات على المنظمات غير الحكومية، في إبطاء إعادة الإعمار. وقد برز الانفلات الأمني والهجمات مرة أخرى اليوم في الأنباء عن الهجوم المؤسف جدا الذي وقع على مكتب الأمم المتحدة في قندهار. وتقيد الهجمات التي تواجهها تلك المناطق نجاح الحكومة والوكالات الإنمائية. ويمثل الانفلات الأمني هذا تحديا مباشرا أيضا للتنفيذ الكامل لاتفاق بون، إذ أنه يقيد الميدان السياسي الضروري للعمليات السياسية الوطنية، كما أنه يعرقل الوصول إلى العديد من المناطق، مما يهدد بحرمان أجزاء من السكان من الحق الانتخابي، لا سيما في المناطق التي يشكل فيها البشتون الأغلبية.

وما أكثر المناطق في أفغانستان التي يعاني فيها الأفراد والجماعات من الإيذاء والاستغلال لحقوقهم الأساسية على أيدي القادة المحليين وقادة الفصائل. وقد سمعت البعثة شكاوى حارة من جانب المنظمات النسائية ومجموعات

المجتمع المدني تتعلق بالتخويف والمضايقة والاستبعاد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وما زالت المؤسسات القضائية ضعيفة، كما أن اقتصاد المخدرات لا يزال قائما بدون أي قيد في الغالب. وبصفة خاصة، فإن سرعة نمو اقتصاد المخدرات في الأشهر الأخيرة قد تعوق الاقتصاد الشرعي وتهدد بالقضاء على المكاسب الصغيرة التي تحققت حتى الآن في مجال إعادة الإعمار والاستقرار الاقتصادي. وإن لم يتحقق تقدم في مكافحة المخدرات في المستقبل القريب، فإن الكلفة الطويلة الأمد المترتبة على التصدي لعواقب الاتجار بالمخدرات وانعدام الاستقرار والشبكات الإرهابية التي تستغل ذلك يمكن أن تكون أكبر بكثير.

إن النجاح في التصدي للتحديات المشار إليها، خاصة في القطاع الأمني، يتوقف في نهاية المطاف على زيادة بسط سلطة الحكومة المركزية لضمان سيطرتها على جميع القوات المسلحة والأسلحة، وكذلك على الإيرادات الوطنية، وإنشاء المؤسسات الوطنية الفعالة والتمثيلية المسؤولة عن ضمان العدالة والأمن. وفي ذلك الصدد، لقي توسيع ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية مؤخراً الترحيب من الأفغان بالإجماع.

لكن معظم المحاورين الأفغان اعتبروا الانتشار المزمع للفريق الألماني لإعادة البناء الإقليمي إلى كندز غير كاف وطالبوا بنشر وحدات القوة الدولية في جميع أنحاء أفغانستان. وشددوا على أن الدعم القوي من القوات الدولية ضروري لتهيئة الظروف المؤاتية لعملية بون، لبناء الجيش والشرطة الوطنيين وبسط سلطة الحكومة المركزية على الأقاليم. وهذا الرأي يشاركنا إياه السفير الإبراهيمي. فلن يتحقق السلام والأمن الدائم في أفغانستان بجهود السلطة الأفغانية وحدها.

والأمر يتوقف أيضا على استمرار الدعم المالي والسياسي المنسق الذي يقدمه المجتمع الدولي لأفغانستان.

أود الآن أن أتناول بعض المسائل الرئيسية بمزيد من التفصيل. فالأمن هو المسألة الرئيسية في أفغانستان. وطوال زيارتنا كان الأمن محور مناقشات البعثة مع أطراف الحوار كافة. ولمست البعثة كيف أن انعدام الأمن – وهو ما يسميه البعض ''سيادة البندقية'' – أمر يؤثر على كامل عملية السلام في أفغانستان. ووفقا للأطراف الأفغانية التي التقينا بها، فإن الإرهاب والقتال بين الفصائل وإنتاج المخدرات والاتجار بها هي المصادر الرئيسية الثلاثة لانعدام الأمن والإرهاب.

وفي مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي والشرق، تتفاقم حالة الأمن بشدة نتيجة للهجمات الإرهابية التي تشنها عناصر يشتبه في انتمائها إلى طالبان والقاعدة، أو المؤيدون لقلب الدين حكمتيار. وتمثل تلك العناصر خطراً كبيراً على قوات الشرطة الوطنية المنشأة حديثاً وعلى الجيش الوطني الأفغاني، وعلى الأفغان الذين يساندون الحكومة المركزية، كما تشكل خطراً متزايداً على الهيئات المهتمة بتقديم المساعدة للبلد. وقد أدت هذه المخاطر إلى بطء كبير في أنشطة إعادة البناء بسبب تقييد وصول الحكومة والوكالات الإنسانية والإنمائية الدولية. وهذا بدوره يزيد من خطر تهميش البشتون الذين يشكلون أغلبية السكان – وهم يشعرون فعلا بالإحباط من جراء تدني تمثيلهم في الحكومة نسبياً. وفي هذا الصدد، تشجعت البعثة بالعلم بوجود خطط لدى قوات التحالف لنشر أفرقة تجريبية لإعمار المقاطعات في الجنوب والجنوب الشرقي والنظر في تنفيذ مشاريع تجريبية في مناطق التنمية الإقليمية.

إن الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان لا يمكن أن يتحقق بدون تعاون الدول المجاورة. وقد تكلم كثير من الأطراف الأفغانية التي تحدثنا إليها عن عدم الاستقرار بسبب عناصر طالبان والقاعدة التي يعتقد أنها تعبر الحدود إلى داخل أفغانستان. لكن الإحاطات الإعلامية التي قدمتها لنا وزارة الخارجية في إسلام أباد، أثناء توقفنا الضروري، والإحاطات الإعلامية التي قدمها لنا سفير باكستان لدى أفغانستان، تضمنت تأكيدات البعثة بأن باكستان تبذل قصارى جهدها لمراقبة حدودها مع أفغانستان، مع التشديد على ضرورة تقديم المزيد من المساعدة الدولية في هذا المضمار.

وفي مناطق كثيرة جداً من البلد يمارس القادة المحليون وجيوش الفصائل سيطرة تحكمية، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح. وقد شهد الشهر الماضي أعنف المعارك الطائفية التي وقعت منذ توقيع عملية بون للسلام، وذلك في مزار الشريف. وفي اجتماعات البعثة مع المسؤولين الإقليميين وقادة الفصائل في هرات ومزار الشريف، شددت البعثة على الأهمية الحيوية للتعاون بين الأقاليم والحكومة المركزية. وشددت البعثة أيضا على ضرورة احترام حقوق الإنسان وإقامة مجتمع مدني. وفي لقائنا مع عطا محمد وعبد الرشيد دوستم على وجه الخصوص، أكدت البعثة بلهجة قوية على ضرورة تطبيق الإصلاحات التي رسمت للشمال. وتشمل هذه الإصلاحات إدماج القوات المحلية في جيش وطني، وتجريد مزار الشريف من الأسلحة وتعيين فنيين في مناصب رئيسية في الإدارة المحلية.

كثير من الأطراف التي تحاورنا معها، ومنها الرئيس كرزاي ووزير الخارجية عبد الله، اعتبرت إنتاج المخدرات والاتجار بها المصدر الرئيسي لانعدام الاستقرار. وادعى هؤلاء أن عملية إنتاج المخدرات والاتجار بها تغذي الإرهاب والجريمة والفساد. وقد أكد السفير الإبراهيمي على أن فداحة هذه المشكلة يمكن أن تقود أفغانستان إلى أن تصبح دولة مخدرات. وكما وصف وزير المالية غني، فإن إنتاج الأفيون يستترف موارد كثيرة من أفغانستان، إذ أنه يؤدي إلى زيادة تكلفة الدفاع والصحة والاقتصاد. وحث المجتمع الدولي على أن يقدم الأدلة الدامغة التي من شأنها أن تسهم في عزل المجرمين. وشدد كبار المسؤولين في الحكومة الأفغانية والمنظمات غير الحكومية على الحاجة إلى برنامج عمل شامل لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وإلى جانب ذلك، أكدوا على ضرورة زيادة التعاون بين أفغانستان والدول المجاورة في هذا المجال. ولأن المخدرات في أفغانستان لها تأثير كبير على الأسواق النهائية، لا بد من تشديد جهود الرقابة على المخدرات بما يتعدى أفغانستان، وبما يشمل الرقابة على طول الحدود. وقد أثنت البعثة على الجهود الأولية التي بذلتها الحكومة الأفغانية، بمساعدة المملكة المتحدة باعتبارها دولة رائدة في هذا المجال، لمكافحة المخدرات، وطالبت ببذل جهد شامل ومنسق ومستدام لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها.

أما بالنسبة للمساعدة الدولية في القطاع الأمني، فقد أكدت البعثة مجدداً على أن على الأفغان أنفسهم في نهاية المطاف أن يضطلعوا بالمسؤولية في هذا المجال. ولكن، ريثما تتطور المؤسسات الأمنية في أفغانستان، ستظل الحاجة قائمة إلى قوات دولية. وفي هذا المضمار، رحبت جميع الأطراف الأفغانية ترحيباً حاراً بقرار مجلس الأمن ١٥١٠ (٢٠٠٣) وطالبت بنشر قوات دولية في أنحاء أفغانستان.

وقد أعجبت البعثة بالإسهامات الإيجابية التي قدمتها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مجال الأمن في كابل، ودور فريق إعادة البناء الإقليمي من المملكة المتحدة في مزار الشريف. وتتطلع البعثة إلى زيادة إسهام القوة الدولية في عملية بون، وبالأخص دعم عملية مجلس اللويا جيرغا التأسيسي والعملية الانتخابية.

وفضلاً عن ذلك، أحيطت البعثة علماً بالمبادرات الهادفة إلى التعجيل بإصلاح القطاع الأمني.

وتلقت الجهود الرامية إلى تطوير الشرطة الوطنية دفعة قوية بتقديم الولايات المتحدة مؤخرا مساعدة إضافية. وهذه المبادرات ذات أهمية خاصة في تهيئة البيئة الضرورية التي يمكن فيها لمجلس اللويا جيرغا الدستوري أن يزاول أعماله وللعملية الانتخابية أن تجري بنجاح. وفي ذلك السياق، أبرز وزير الداخلية أهمية توفير التمويل المنتظم للصندوق الاستئماني للقانون والنظام الذي يستخدم ، على وجه الخصوص، لدفع رواتب الشرطة.

وبتعيين ٢٢ مسؤولا كبيرا جديدا، تكون الخطوة الأولى في إصلاح وزارة الدفاع قد نفذت. وقد أبرز المحاورون الأفغان وشركاؤهم الدوليون، أن ذلك التقدم، قد أتاح بدء المرحلة التجريبية من ممارسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في قندس وإن كان هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتحويل الوزارة إلى هيئة تمثيلية حقيقية. وتدعو البعثة الحكومة الأفغانية إلى البناء على تلك التدابير الأولية لإكمال عملية الإصلاح ولمد نطاقها لتشمل مؤسسات رئيسية أخرى - بدءا بوزارة الداخلية وإدارة الاستخبارات - لضمان أن تكونا، تمثيليتين ومهنيتين على نطاق واسع.

حتى اليوم، تم تحقيق النقاط المرجعية لعملية بون للسلام، وفقا للجدول المقرر إلى حد كبير. ومع ذلك، دخلت أفغانستان الآن أكثر المراحل حسما في عملية السلام: مجلس اللويا جيرغا الدستوري والعملية الانتخابية. وهاتان العمليتان، بطبيعتهما، تدفعان إلى المقدمة بمسائل تؤدي إلى انقسام المجتمع. فالظروف الضرورية لعملية سياسية وطنية تتمتع بمصداقية لم تهيأ بعد في أفغانستان؛ والمصالحة الوطنية تتطلب تركيزا أكبر؛ والأطراف السياسية تحتاج إلى وقت لكي تتطور؛ والمؤسسات الوطنية يجب أن تمر بإصلاحات؛ وسلطة الزعماء الطائفيين يجب أن تنتهي. وعلاوة على ذلك، لا يزال بعض القادة المحليين يتجاهلون مطالب الحكومة المركزية بشأن تعيينات المسؤولين الإقليميين وتحويل عائدات الجمارك.

وترى البعثة، بعد مناقشات أجرتها مع رئيس الوحدة الانتخابية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أنه بصرف النظر عن الجهود الكبيرة التي بذلتها البعثة والسلطات الانتخابية الأفغانية، فإن القدرة على القيام بالتسجيل محفوفة بالمخاطر، ليس فقط بسبب نقص الأمن، وإنما أيضا لندرة التمويل. ولاحظت البعثة أن مشروع الدستور - الذي صدر خلال زيارة البعثة - يقضي بترتيب انتقالي يتيح فترة زمنية فاصلة تصل إلى ١٢ شهرا بين إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية. وقد رحب الممثل الخاص، السيد الإبراهيمي، بهذا الفاصل الزمني، بشكل خاص، لأن إجراء انتخابات برلمانية في وقت مبكر جدا يمكن، برأيه، أن يؤدي إلى تقوية الحالة السياسية الراهنة في الأقاليم. وفي هذا السياق، أبرزت البعثة ضرورة إجراء انتخابات برلمانية بأقرب وقت ممكن بعد الانتخابات الرئاسية المتوخاة.

واجتمعت البعثة بممثلين للمجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في كابل، وهرات ومزار الشريف. ووصف كثير من الممثلين بحماس الحالة العامة في مناطقهم، التي اتسمت بانتهاكات منتشرة لطائفة واسعة من حقوق الإنسان. واستجابة لتلك الادعاءات أكدت البعثة في كل المحادثات مع الزعماء الإقليميين أهمية توفر مجتمع مدني نشيط واحترام حقوق الإنسان لاستقرار أفغانستان.

ودعا ممثلو المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إلى القضاء على الإفلات من العقاب، وإلى إنشاء آلية للعدالة

الانتقالية ونشر مراقبين لحقوق الإنسان. وأكدوا أن من غير المقبول أن يظل الذين ارتكبوا في الماضي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يشغلون مناصب حكومية عالية. ومع ذلك، قال مسؤولون كبار في الحكومة الأفغانية ومحاورون آخرون أن أفغانستان من الضعف، في الوقت الحاضر، بحيث لا يمكنها أن تواجه تحديات الماضي، وأن التركيز ينبغي أن يكون، بدلا من ذلك، على وضع ممارسات حكم سليم.

علاوة على ذلك، أتيحت فرصة للبعثة لتبادل وجهات النظر مع وزيرة شؤون المرأة، وتلقت إحاطات إعلامية من ممثلين للمجتمع المدني بشأن مسائل جنسانية. وإن حقوق المرأة – وبخاصة مشاركتها النشيطة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية – تظل عرضة لإعاقات خطيرة بسبب التقاليد، والعادات وانعدام الأمن. وأصيبت البعثة بصدمة عندما علمت بالتهديدات المتكررة بالقتل التي توجه إلى دعاة حقوق المرأة حتى أن نسبة الانتحار بين النساء عالية جدا: في الأشهر الستة الماضية وحدها، حدثت أكثر من ٤٠ حالة وكانت، في كثير من الأحيان، كرد فعل من نساء يمررن بحالة يأس ضد الزواج بالقوة. وأبرز ممثلون للمجتمع المدني ضرورة أن تحظى مسائل المرأة باهتمام جاد وفوري. وبشكل خاص، كانوا يشعرون بالقلق بشأن مشروع الدستور الحالي، الذي لا يمنح، في رأيهم، ضمانات صريحة بالقدر الكافي لحقوق المرأة.

وكنتيجة محددة للبعثة، نوصي بالآتي. أولا، ينبغي أن تنسحب كل قوات الفصائل من كابل كمسألة ملحة ووفقا للملحق ١ من اتفاق بون. ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعهد بسرعة بتقديم المزيد من الأموال للصندوق الاستئماني للقانون والأمن، وينبغي أن يعزز أنشطة المساعدة في قطاع الأمن. ثالثا، ينبغي أن تتابع الإدارة الانتقالية الأفغانية الإصلاحات الأخيرة في وزارة الدفاع وأن تمدها إلى المؤسسات الأساسية الأخرى. رابعا، تؤيد البعثة رغبة الرئيس الأفغاني في عقد مؤتمر متابعة لعملية بون في أوائل العام القادم ودعوة الأمين العام لدراسة إمكانية عقد ذلك المؤتمر لضمان الدعم المالي الضروري والزخم السياسي للسلام والاستقرار في أفغانستان. خامسا، ينبغي أن تبدأ الإدارة الانتقالية الأفغانية عملية مصالحة وطنية موجهة إلى كل الأفغان الراغبين في المساعدة على إعادة بناء البلد، بصرف النظر عن أحداث الماضي، من أجل تعزيز الحكومة المركزية والمؤسسات الأساسية للدولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكفل مشاركة واسعة شاملة في عملية السلام، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بدور المرأة.

في الختام، أود أن أشكر أعضاء الإدارة الانتقالية الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكرم ضيافتهما خلال الزيارة. وأود أيضا أن أشكر بعثة الأمم المتحدة وموظفي الأمانة العامة على دعمهم القيم في تنظيم البعثة، وأثني على كل موظفي بعثة الأمم المتحدة لعملهم المتفاني لما فيه خير أفغانستان في بيئة غير آمنة وتنطوي على قدر كبير من التحدي. أخيرا، وليس آخرا، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم وروح الفريق التي تحلوا بها، مما جعل من دواعي السرور أن أترأس هذه البعثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير بلوغر على إحاطته الإعلامية. وبالنيابة عن المجلس، أود أن أعرب عن الامتنان والتقدير لكل أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي قادها السفير بلوغر باقتدار كبير، وللأسلوب الذي اضطلعوا به بمسؤولياقم الهامة بالنيابة عن المجلس.

بهذا، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.